المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 01-01-2006
الصفحـات : 67
العـــدد : 12148
المسلسل : 299

ملف صحفي

٢٠٠٥م عام من التعاون والتكامل الاقتصادي بين مصر والسعودية

٢٠٠٦م سيشهد طفرة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 01-01-2006
الصفحـات : 67
العـــدد : 12148
المسلسل : 299

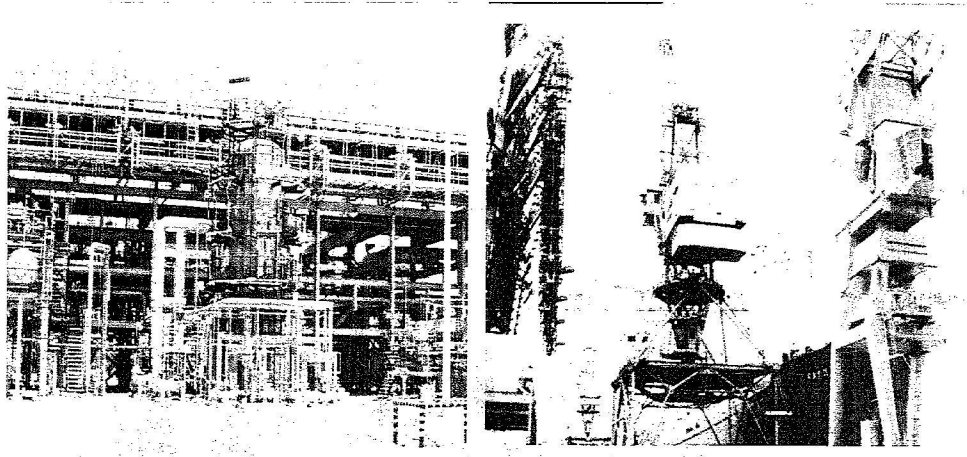

◆ الملكة تتصدر قائمة الاستثمارات العربية في مصر ورؤوس الأموال السعودية تسهم في ٥١٠ مشروعات

◆ الرئيس مبارك أصدر توجيهات بإطلاق مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي بين البلدين

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 01-01-2006 العـــدد : 12148
الصفحـات : 67 المسلسل : 299

□ القاهرة

علي البلياسي - إبراهيم محمد:

اتسمت العلاقات بين مصر والسعودية وعلى مدار سنوات طويلة وفي عام ٢٠٠٥م على وجه الخصوص بقدر كبير من التقارب والخصوصية والتميز والتنسيق المتواصل على مستوى القيادة السياسية في البلدين وهو ما عكسته الزيارات المتبادلة التي شهدها العام الماضي بين مسؤولي البلدين، وفي هذا الإطار كانت لقاءات القمة التي جمعت بين خادم الحرمين الشريفين والرئيس مبارك وآخرها لقاء الزعيمين على هامش قمة المؤتمر الإسلامي الأخيرة التي عقدت في مكة، كما كانت زيارة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء للقاهرة في عام ٢٠٠٥م والتي تعتبر أول زيارة له لمصر منذ مبايعته وليا للعهد تتويجا لعام حافل من زيارات المسؤولين السعوديين لمصر والتي قابلتها زيارات أخرى لمسؤولين مصريين للمملكة.

العلاقات الاقتصادية بين مصر والمملكة كانت حاضرة بقوة دائما على جدول أعمال المسؤولين المصريين والسعوديين خلال لقاءاتهما المشتركة في عام ٢٠٠٥م.

ويتفق المراقبون على أن عام ٢٠٠٥م كان بداية الانطلاقة للعلاقات الاقتصادية المتميزة بين مصر والمملكة، وأن عام ٢٠٠٦م سيشهد طفرة في هذه العلاقات في ظل الاتفاقات والتفاهمات التي تمت بين الجانبين لدعم العلاقات الاقتصادية بينهما والوصول بها إلى التكامل المنشود وقد لعبت الزيارات المتبادلة بين الزعيمين المصري والسعودي دورا كبيرا في الوصول إلى علاقات اقتصادية متميزة بين البلدين، ولعل من أبرز جوانبها اتفاق البلدين على إقامة منطقة التجارة الحرة بينهما، التي من شأنها رفع حجم المبادلات التجارية بين البلدين بنحو مليار دولار فضلا عن زيادة الاستثمارات المتبادلة والوصول بالتعاون الاقتصادي إلى المستوى الذي يعكس إمكانات البلدين وقدراتهما التي تؤهلهما للقيام بدور أكثر فاعلية في المنطقة.

وكان الرئيس مبارك قد اصدر عام ٢٠٠٥م توجيهاته بضرورة دعم وتقوية العلاقات الاقتصادية مع المملكة وحل كل المشكلات التي تعوق تنمية التجارة البينية والاستثمارات المشتركة والعمل المكثف مع المسؤولين السعوديين لإطلاق مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي الشامل وفتح مجالات جديدة لزيادة التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين مصر والمملكة وفتح كل الأبواب بين البلدين لانسياب التجارة ورؤوس الأموال.

استثمارات مشتركة

وتشير إحصاءات وزارة الاستثمار المصرية حول الاستثمارات المشتركة إلى تضاعف الاستثمارات السعودية في مصر خمس مرات في عام ٢٠٠٥م عن الذي سبقه، وطبقا للإحصاءات فقد بلغ إجمالي المشروعات المشتركة بين البلدين ٦٦٨ مشروعا بتكاليف استثمارية قدرت بـ ٣٢ مليار جنيه منها ٦,٣

المصـــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 01-01-2006
الصفحـات : 67
العـــدد : 12148
المسلسل : 299

مليار جنيه مساهمة سعودية. أما الاستثمارات المصرية في السعودية فقد بلغت قيمتها ٩١,٣ مليـون دولار بما يمثل ٦,٧٪ من إجـمـالي الاسـتـثـمـارات الأجنبية بالسـعـودية. وتأتي الصنـاعـة في المرتـبـة الأولى في حـجـم الاستثمارات السعودية في مصر وتصل نسبتها إلى ٣٩٪ والسياحة ٢٧٪ والخدمات المالية ١٢٪ أما استثمارات السعوديين في مجال الصناعات الغذائية ومنتجاتها فبلغت ٤٤٪ ومواد البناء ١٧٪ والكيماوي ١١٪ وبلغت المشروعات التي تسهم فيها رؤوس أموال سعودية في مصر ٥١٠ مشروعات تصل رؤوس أموالها مجتمعة إلى نحو ٤ مليارات و ٢٧٧ مليون جنيه وتبلغ حصة رأس المال السعودي فيها ٣٠٪ الأمر الذي يؤكد استمرار تصدر المملكة قائمة الاستثمارات العربية في مصر. وفيما يتعلق بالمشروعات المشتركة التي يسهم فيها رأس المال المصري في المملكة فقد بلغت ٣١ مشروعا وتصل نسبة المساهمة المصرية فيها ٥,٤٪، وهي موزعة بواقع ١٧ مشروعاً في القطاع الصناعي و ٧ في قطاع المقاولات، وواحد في كل من قطاع الخدمات البترولية، والأعمال البحرية، والمستشفيات والبنوك بالإضافة إلى ٣ مشروعات أخرى.

التبادل التجاري

أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين فتعد السعودية أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة من يناير حتى أغسطس ٢٠٠٥م إلى ٤١٨ مليون دولار ويميل الميزان التجاري لمصلحة الجانب السعودي بمقدار ١٣٦ مليون دولار حيث بلغ حجم الصادرات المصرية للمملكة ١٤١ مليون دولار بينما بلغت الصادرات السعودية لمصر ٢٧٧ مليون دولار وتمثل الموالح والبصل والخضراوات المجمدة والأدوية والمستحضرات الطبية أهم الصادرات المصرية بينما تمثل البتروكيماويات والسولار أهم الصادرات السعودية لمصر.

وتستحوذ العلاقات التجارية السعودية مع مصر على ٢٨٪ من تجارة مصر مع الدول العربية، مجتمعة ويشيد عدد من رجال الأعمال المصريين بجهود الجانب السعودي في إزالة كل المعوقات التي تحول دون تدفق السلع بين البلدين والتوصل إلى آليات لمنع تكدس الصادرات المصرية في ميناء جدة، والسماح بإقامة أكثر من معرضين للسلع المصرية في الأراضي السعودية.

تعاون سياحي

وشهد عام ٢٠٠٥م تعاونا وثيقا بين مصر والسعودية في قطاع السياحة سواء من حيث توافد السائحين أو إقامة مشروعات سياحية عملاقة بينهما، حيث تشير التقارير الصادرة عن وزارة السياحة المصرية إلى أن هناك ٦٠٣ مشروعات سياحية مصرية برؤوس أموال مصرية وعربية وأجنبية تصل إلى ٣٠ مليار جنيه مصري

وتأتي السعودية على رأس الدول العربية والأجنبية المساهمة في هذه المشروعات، كما تشير التقارير إلى أن المملكة تتصدر أيضا قائمة السياحة العربية لمصر.

وطبقا لأحدث تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول حركة السياحة الوافدة إلى مصر فقد تصدر السياح السعوديون قائمة السياحة العربية الوافدة إلى مصر خلال شهر يوليو ٢٠٠٥م واستحوذوا على النصيب الأكبر في عدد الليالي السياحية، وأكد التقرير أن أكثر الدول العربية إيفادا في عدد السائحين كانت السعودية تليها ليبيا ثم فلسطين فالكويت.

وعلى الجانب الآخر تستقبل المملكة وفودا كبيرة سنويا من الحجاج والمعتمرين المصريين كما تستقبل المملكة العمالة المصرية في مختلف التخصصات والمجالات والتي يبلغ عددها مليونا و ٩٥١ ألف فرد، وتقدم السلطات السعودية لهم كل التسهيلات.

وفيما يتعلق بالمشروعات السياحية أكد تقرير للهيئة المصرية للتنمية السياحية أن المملكة تصدرت قائمة الدول العربية والأجنبية المساهمة في استثمارات التنمية السياحية بمصر.

وذكر التقرير أن حجم التكاليف الاستثمارية التي تسهم فيها رؤوس الاموال السعودية بلغت مليارا و٥٧ مليونا و٦٩٠ ألف جنيه بنسبة ٦,٢٢٪ من إجمالي التكاليف الإستثمارية العربية التي بلغت نحو ٤ مليارات و٦٨٢ مليونا و١٩٠ ألف جنيه وأوضح التقرير أن المساهمات السعودية تركزت في مناطق البحر الاحمر وخليج العقبة والعين السخنة ورأس سدر حيث حظيت منطقة البحر الاحمر بالنصيب الاعظم من تلك المساهمات.

ويعد مشروع منطقة الساحل الشمالي الذي عاد للعمل عام ٢٠٠٥م بعد توقف دام ٧ سنوات من أكبر المشروعات السياحية المشتركة بين البلدين وهو المشروع الذي ينفذه مستثمرون مصريون وسعوديون ويعد أكبر مشروع سياحي بمنطقة الساحل الشمالي بمصر.

◆ إجمالي المشروعات المشتركة بين الجانبين ٦٦٨ مشروعا بتكاليف استثمارية ٣٢ مليار جنيه

◆ مليار دولار زيادة متوقعة في حجم المبادلات التجارية بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 01-01-2006 العـــدد : 12148
الصفحـات : 67 المسلسل : 299

مشروعات مشتركة

ولا تتوقف المشروعات المشتركة بين المملكة ومصر على السياحة فقط بل تمتد إلى مجالات أخرى أهمها: قطاع البترول الذي يحوي العديد من الفرص الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين السعوديين في مجالات البترول والغاز والبتروكيماويات والثروة المعدنية .

وقد شهد عام ٢٠٠٥م إقامة العديد من المشروعات المشتركة بين البلدين وفي هذا الإطار أعلنت مصادر بالهيئة المصرية العامة للبترول مؤخرا أن الهيئة تعتزم إقامة مصفاة للبترول في منطقة العين السخنة على البحر الأحمر وذلك بمشاركة مستثمرين من مصر والسعودية والكويت.

وينتظر أن يستغرق بناء المصفاة ثلاث سنوات وسيمنح عقد البناء على الأرجح في صيف العام القادم وقد تم الاتفاق على عقد مع (رويال داتش شل) لشراء إنتاج المصفاة والتي يتوقع أن تصل طاقتها الإنتاجية إلى ١٣٠ألف برميل يوميا بتكلفة تصل إلى أكثر من مليار دولار وتبدأ العمل بحلول صيف ٢٠٠٩م.

أما في قطاع الكهرباء فيعتبر مشروع الربط الكهربائي من أهم المشروعات المنتظر تنفيذها بين البلدين وهو المشروع الذي بحثه وزير الكهرباء المصري حسن يونس مع عبد الله الحسيني وزير الكهرباء والمياه السعودي مطلع أكتوبر ٢٠٠٥م حيث ناقش الوزيران إجراءات ربط الشبكات المصرية والسعودية للاستفادة من اختلاف فترة الذروة بين البلدين حيث تقع في مصر في فترة المساء وفي السعودية في وقت الظهيرة بفارق لا يقل عن ثلاث ساعات.

وتتم دراسة المشروع علي مرحلتين تتضمن المرحلة الأولى دراسة البدائل المتاحة للربط على المدى القصير والثانية وضع مسودة الشروط المرجعية للاستشاري الذي سيقوم بإعداد هذه الدراسة في إطار منظومة الربط العربي الشامل وكذلك تحديد البدائل المتاحة لتمويل دراسة المشروع ويجري حالياً تبادل المعلومات والبيانات بين الجانبين لإعداد الدراسة.

كما يجري حالياً دراسة إنشاء أول جسر بري يربط بين مصر والسعودية من أقرب نقطتين بين البلدين وهما ضبا وشرم الشيخ ووصف وزير النقل المصري د. عصام شرف هذا المشروع في تصريحات صحفية بأنه مشروع عملاق ويتكلف نحو ٣ مليارات دولار وله فوائد عظيمة وأشار إلى أن هناك دراسة مستفيضة أمام الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء حول هذا الجسر الذي سينهي تماماً مشكلات رحلات الحج والعمرة بالنسبة للمصريين.

وفي إطار زيادة حجم الاستثمارات المتبادلة بين البلدين أكد وزير التجارة الخارجية والصناعة المهندس رشيد محمد رشيد أنه تم توقيع مذكرة تفاهم بين مستثمرين مصريين وسعوديين لإنشاء مصنع للأدوية في المملكة العربية السعودية وكذلك إنشاء مشروع ضخم للأسمدة في مصر باستثمارات سعودية مصرية تصل إلى ٧٠٠ مليون دولار.